الفصل التاسع

سوق البيئة فى مصر

تشير بعض التقديرات إلى أن حجم سوق البيئة فى مصر يقدر بنحو مليار دولار، وأن هذا السوق يتنامى باستمرار نتيجة لزيادة الوعى العام بأهمية حماية البيئة وأثرها على مستقبل التنمية فى مصر، كما يتنامى هذا السوق أيضا نتيجة للجهود المستمرة والتى لا تكل من أجل تطبيق أحكام قانون البيئة وإلزام جميع الأنشطة الاقتصادية بضرورة التوافق مع معاييره، ولعل أيضا من المفيد أن نذكر أن جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر من خلال سياسة تشجيع الاستثمار، سوف يؤدى فى النهاية إلى تحسين الأداء البيئى سواء فى الشركات التى لم يتم بيعها فى إطار سياسة الخصخصة، أم فى الشركات والمنشآت الجديدة التى يتم إقامتها بمعرفة المستثمرين الجدد خاصة هؤلاء الذين تربطهم علاقات مع الشركات متعددة الجنسيات، فتلك الشركات تضع مسائل حماية البيئة ضمن أولوياتها، كما أنها تطبق نفس المعايير البيئية فى جميع مصانعها على مستوى العالم حفاظا على سمعتها وتحسينا لصورتها فى مواجهة المنافسة الشرسة التى تشهدها أسواق العالم بعد أن

سقطت معظم الحواجز التى كانت تعوق حركة التجارة والاستثمار، ولعل ذلك أحد المزايا التى يتحدث عنها المدافعون عن حرية التجارة فى العالم.

فى لقاء مع أحد مديرى شركات الأسمنت التى تم خصخصتها مؤخرا وهو أجنبى الجنسية، أوضح لى الرجل كيف أنهم يضعون الآن خطة للوصول لأعلى معدلات الأداء البيئى فى الشركة. وذلك فى إطار عملية التقييم الشامل التى تجرى الآن لكل أوضاع الشركة، ليس ذلك فحسب، بل أوضح لى أيضا كيف أنهم يسعون للحوار مع باقى الشركات المنافسة لهم فى السوق من أجل خلق أرضية مشتركة لتحسين صورة صناعة الأسمنت فى مصر، بعد ما أصابها خلال السنوات الماضية. ولم أندهش مما سمعت حيث إن المسئولية الاجتماعية جزء من سياسة أية شركة تسعى للنجاح فى أسواق اليوم والغد.

وأعود إلى سوق البيئة الواعد فى مصر وكيف يتيح هذا السوق فرصا للاستثمار فى مجالات عديدة مثل الخدمات الاستشارية فى مجالات البيئة. وهنا سوف أذكر رقمًا واحدا يشير إلى تنامى الطلب على تلك الخدمات، فخلال العامين الماضيين تلقى جهاز شئون البيئة أكثر من اثنين وعشرين ألفا من دراسات تقييم الأثر البيئى لمراجعتها، معنى ذلك أن السوق فى مصر يحتاج للخبرات القادرة على إجراء تلك الدراسات.

والمثال الثانى الذى يوضح تنامى هذا السوق هو عملية خصخصة خدمات إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات وطرحها فى مناقصات للقطاع الخاص المتخصص فى تلك المجالات، وسوف تؤدى تلك السياسة إلى زيادة فرص الاستثمار فى مجالات جديدة مثل خدمات الجمع والنقل وإعادة تدوير المخلفات ثم أساليب المعالجة النهائية خاصة تقنيات تصنيع الأسمدة العضوية.

تلك كانت فقط بعض الأمثلة التى توضح كيف يمكن لخدمات الإدارة البيئية ومنتجاتها أن تلعب دورا هاما فى تنشيط الأسواق وإقامة صناعات جديدة وخلق فرص عمل للآلاف من شبابنا الذى يواجه شبح البطالة. ولكن الملاحظ - للأسف الشديد - أن رجال الأعمال والمستثمرين فى مصر لا زالوا بعيدين عن هذا السوق الواعد، ربما لنقص المعلومات المتاحة عن تلك الفرص، وربما لعدم توافر الخبرات اللازمة فى تلك المجالات، وفى الغالب لعدم توافر التقنيات البيئية المناسبة.

ويعد المخزون الحالى من التكنولوجيا المستخدمة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى مصر واحدا من أهم المعوقات التى تواجه الجهود التى تبذل للارتقاء بنوعية البيئة فى مصر، ذلك أن هذا المخزون قد تجاوز عمره فى بعض الأحيان أكثر من أربعين عاما مضت حينما لم تكن التكنولوجيا المستخدمة فى عمليات الإنتاج

تراعى اعتبارات حماية البيئة، ولم يكن العالم قد عرف بعد مفاهيم الإنتاج النظيف والتكنولوجيا الخضراء صديقة البيئة أو المسميات التى تشير فى النهاية إلى كل ما هو متوافق بيئيا من المعدات والأجهزة وأساليب الإنتاج والمواد الخام والمنتجات.

وعلى مدار أكثر من ثلاثين عاما مضت أنفق العالم مئات الملايين من الدولارات لتطوير أساليب الإنتاج بحيث تراعى اعتبارات حماية البيئة والموارد الطبيعية بحيث أصبحت الكفاءة فى استخدامات الطاقة والمياه وباقى الموارد الطبيعية من أهم محددات القدرة التنافسية لاقتصاديات العديد من الدول.. وظهر بعد ذلك مفهوم «العامل ٤» أو Factor Four وهو يعنى أنه يمكن إنتاج ضعف ما ننتج حاليا باستهلاك نصف الموارد الطبيعية التى نستخدمها حاليا.

بمعنى آخر أنه يمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد بنسبة ٤٠٠٪ وقد تجلى ذلك بوضوح فى سعى الدول الصناعية الكبرى إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة بعد صدمة الطاقة الأولى من عام ١٩٧٣ وظهر مؤشر كثافة استخدام الطاقة الذى يشير إلى كمية الطاقة المستهلكة فى دولة ما لكل وحدة من الناتج القومى، وبرعت اليابان فى خفض هذا الرقم حتى تفوقت على العالم بأسره، ومع ذلك توضح الأرقام أن إجمالى ما يستهلكه الفرد فى الدول الغنية من الموارد الطبيعية يفوق بكثير مثيله فى الدول النامية رغم تحسين كفاءة الاستخدام

واستخدام تكنولوجيات متطورة، ويعكس ذلك بوضوح الفجوة الواسعة فى عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين بنى البشر حتى إن نحو ٢٠٪ من سكان الكرة الأرضية يستهلكون نحو ٨٠٪ من جملة استهلاك الطاقة فى العالم.

ولنعد مرة أخرى للتكنولوجيا المتوافقة بيئيا التى تحد من تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وهى أحد محددات التنمية المستدامة التى جاءت بها أجندة القرن الحادى والعشرين الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ والتى انعقدت فى ريو دى جانيرو بالبرازيل.

وأحب أن أؤكد هنا أن هذه التكنولوجيا ليست بالضرورة مكلفة، ولكن التحدى الحقيقى خاصة فى الدول النامية، ومن بينها مصر، أن تكون تلك التكنولوجيا ملائمة للظروف المحلية فى تلك الدول حيث نقص الاستثمارات الضخمة، وحيث ضعف الإنفاق على البحث والتطوير، وحيث غياب المؤسسات القادرة على البحث والتطوير.

وهنا فى مصر، مازلنا نتطلع إلى دور أكبر لمؤسسات البحث العلمى فى مجالات تطوير التكنولوجيا صديقة البيئة، بعيدا عن الدراسات النظرية والتقارير المكتبية التى لا تتعدى وصف المشاكل ووضع توصيات عامة لحلها، فغالبية تلك المشاكل أصبحت معروفة،

والحديث عنها أصبح مكررا.. ولكن يبقى تفعيل العديد من الآليات حتى يمكن إيجاد حلول مصرية لتلك المشكلات، وأرى أن أهم تلك الآليات توافر تكنولوجيا مصرية رخيصة وغير معقدة ويمكن تصنيعها وتشغيلها وصيانتها بأيد مصرية.. فالواقع أن جزءا كبيرا من مشكلاتنا البيئية هو أيضا مصرى بطبيعته. لذا فلابد أن تنبع حلول تلك المشكلات من الواقع المصرى بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

وفى مجال التطوير التكنولوجى مضى زمن الاعتماد الكلى على الحكومات فى العالم بأسره.. فالقطاع الخاص هو الذى ينفق المليارات على البحث والتطوير حتى يمكنه المنافسة فى أسواق العالم. والمؤسسات الاقتصادية فى العالم تعى هذه الحقيقة، وتعلم جيدا أنه إن توقفت يوما عن البحث والتطوير فهذا معناه الانتحار والخروج من حلبة السباق، وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية تحمى تلك الاستثمارات من السرقات حتى أصبحت أهم دعائم حرية التجارة العالمية ونقل التكنولوجيا.. وفى هذا المجال أرانى أتوقف عند الدور الذى لعبه القطاع الخاص فى مصر، وبصراحة شديدة أجده دورا متواضعا للغاية، نعم هناك محاولات وبدايات لكنها لا ترقى إلى مكانة مصر إقليميا وعالميا.. فلا زال سوق التكنولوجيا البيئية فى مصر سوقا ناشئا يعتمد فى كثير من الأحيان على ما نستورده من الخارج من معدات، ولا بأس فى أن

نعمل على نقل التكنولوجيا المناسبة لظروفنا وتطويعها لتناسب ظروفنا المحلية، لكن لابد من الاستفادة من الطاقات المتاحة فى اقتصادنا القومى ولابد أيضا من الاستفادة بالخبرات المصرية والقوى البشرية المصرية التى لم يتم الاستفادة منها بالكامل حتى الآن.

وإذا كان هذا هو دور القطاع الخاص فما هو دور الحكومة فى عملية نقل وتطوير التكنولوجيا بشكل عام والتكنولوجيا البيئية بشكل خاص؟

الإجابة قد تكون معروفة لكن بالتأكيد يجب على الحكومة إيجاد المناخ المناسب والمشجع للاستثمار فى مجالات البيئة وتقديم حزمة متكاملة من الحوافز الاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادى لهذه المجالات ثم إيجاد آليات غير تقليدية لتوفير التمويل اللازم لهذه العمليات وإزالة كل العقبات التشريعية التى تحد من حركة الاستثمار.

وأخيرا على الدولة أن تطور من المواصفات القياسية المصرية ومن المعايير البيئية بما يوجد طلبا متزايدا على التكنولوجيات صديقة البيئة، وحينما ينمو الطلب فسوف يكون ذلك جاذبا لمزيد من الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة للملايين من أبناء مصر من أجل مستقبل أفضل بإذن الله.

ومن الآليات العالمية المتاحة حاليا والتى يمكن الاستفادة منها فى تمويل عمليات نقل التكنولوجيا النظيفة ما يعرف بمرفق البيئة العالمى.

ولعل الكثير منا قد سمع عن هذا الاسم دون معرفة مزيد من التفاصيل حول آليات عمل المرفق والقضايا البيئية التى تدخل فى دائرة اهتمامه وهى على وجه التحديد أربع قضايا هى: تغير المناخ وصون التنوع البيولوجى وحماية طبقة الأوزون ثم القضايا المتعلقة بحماية المياه الدولية، وأخيرا تم الاتفاق على إضافة قضايا التصحر التى لها علاقة بالقضايا الأربع السابق الإشارة إليها، ولعل الكثير منا لا يعلم أن الدول المتقدمة قد ساهمت حتى الآن بنحو ٣ مليارات دولار لتنفيذ مشروعات فى الدول النامية لصون التنوع البيولوجى وحماية المياه الدولية والحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة تغير المناخ بالإضافة للمشروعات التى تهدف لحماية طبقة الأوزون.

وفى إحدى اللقاءات التى عقدت بالقاهرة للتعريف بهذا المرفق كان واضحا أن العديد من الهيئات التى دعيت لحضور الاجتماع لم يكن لديها القدر الكافى من المعلومات عن هذا المرفق، وبرزت قضية مهمة خلال المناقشات وهى كيفية الربط بين قضايا البيئة العالمية المشار إليها، وبين قضايا ومشكلات البيئة على المستوى المحلى، فعلى سبيل المثال كم منا يعلم أن قضية حماية نهر النيل من التلوث

لها فى النهاية مردود على المياه الدولية المتمثلة فى البحر المتوسط حيث ينتهى النهر، وكم منا يعلم أن قضية الحفاظ على الموارد البحرية فى البحر الأحمر مثل الشعاب المرجانية هى فى النهاية قضية من قضايا التنوع البيولوجى التى يسعى العالم من خلال مرفق البيئة العالمى إلى حمايتها.

ومن الجدير بالذكر أن حجم التمويل الذى حصلت عليه مصر من المرفق منذ إنشائه وحتى الآن قد بلغ ١٦٠ مليون دولار لتمويل ١٠ مشروعات منها ٣ مشروعات تتم على المستوى الإقليمى. وأن هناك عددا آخر من المشروعات يجرى التفاوض بشأنها مع المرفق.

إلا إنه من المؤكد أن مصر لديها القدرة على التقدم بعدد أكبر من المشروعات للحصول على تمويل من المرفق خاصة فى مجالات الطاقة المتجددة وصون التنوع البيولوجى وتلوث المجارى المائية بالإضافة إلى قضايا التصحر وتدهور نوعية التربة وغيرها.

ولكى يحدث ذلك فإن على هيئاتنا ومراكزنا البحثية وعلى القطاع الخاص فى مصر أن ينشط أكثر من أجل بلورة تلك المشروعات.

وتبرز هنا قضية القطاع الخاص وكيف يمكنه الاستفادة من مرفق البيئة العالمى لحل بعض مشكلات البيئة المحلية. فمن المؤكد أن المرفق لا يشترط تمويل مشروعات تتقدم بها الحكومات فقط، ولكنه أيضا يشجع القطاع الخاص أن يشارك ويساهم فى تمويل تلك

المشروعات، معنى ذلك أنه يمكن لشركات القطاع الخاص فى مصر والتى لديها مشروعات لحماية البيئة أن تدخل فى نطاق عمل المرفق وأن تتقدم بتلك المشروعات لجهاز شئون البيئة وهو نقطة الاتصال الوطنية لأعمال المرفق فى مصر، حيث سيتم مراجعة هذه المشروعات لبيان مدى توافقها مع آليات عمل المرفق، ثم يتم التوصية بشأن تمويلها. ويهمنى هنا أن أؤكد أن هناك فرصا عديدة متاحة لتمويل تلك المشروعات وأن وضع مصر السياسى المميز يساهم بدرجة كبيرة فى إتاحة فرص أكبر لتمويلها متى كانت على درجة كبيرة من التميز فنيا وبيئيا واقتصاديا.

معنى ذلك بوضوح أن الكرة فى ملعبنا جميعا لكى نستفيد من تلك الفرص التى يتيحها المجتمع الدولى للدول النامية ومن بينها مصر، ذلك أننا طرف فى نحو ٦٠ اتفاقية دولية لحماية البيئة، وأن تلك الاتفاقيات تتيح لنا فرصا عديدة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا النظيفة بالإضافة إلى المساعدات المالية لتمويل المشروعات، ولعل ذلك يكون إجابة شافية لتلك الأصوات التى تنتقد بين الحين والآخر اشتراكنا فى تلك المبادرات الدولية والتى تطالب نتيجة لقصر النظر - بأن نركز جهودنا لحل مشكلات البيئة المحلية، ولعله أصبح واضحا أنه لا يمكن الفصل بين هذه المشكلات وتلك كما لا يمكن لمصر أن تنغلق على نفسها فى عالم تلاشت فيه المسافات وسقطت فيه الحواجز.